الموازنة العامة للدولة

اولاً : تعريف الموازنة العامة

تمثل الموازنة العامة الوثيقة التي تعكس فلسفة الحكومة واهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بصورة بيانات مالية تحويها تلك الوثيقة .

وتوصف الموازنة العامة بأنها (وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الاهداف والارقام ، اما الاهداف تعبر عما تنوي الدولة القيام به من برامج ومشروعات خلال السنة القادمة اما الارقام فتعبر عما تعتزم الدولة انفاقه على هذه الاهداف وما يتوقع تحصيله من مختلف مصادر الايراد خلال السنة القادمة).

كما تعرف الموازنة العامة بأنها (خطة مالية قصيرة الاجل مصادق عليها من قبل السلطة التشريعية وتحتوي على تكاليف انشطة الوحدات الحكومية الممولة مركزياً لسنة مالية واحدة لاحقة ومصادر تمويلها).

وقد ورد تعريف الموازنة العامة في قانون الادارة المالية والدين العام ذي العدد 95 لسنة 2004 المعدل بأنها (برنامج مالي يقوم على تخمينات سنوية لايرادات ونفقات وتحويلات وصفقات العينية للحكومة).

من التعاريف السابقة يتضح ان الموازنة العامة تتمتع بمجموعة من الخصائص منها :

1- الموازنة العامة خطة مالية للدولة : فهي تتكون من جزئين :

الجزء الاول النفقات العامة التي تشمل تكاليف جميع البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة القادمة .

الجزء الثاني هو الايرادات العامة المتوقع تحصيلها من مختلف مصادر الايرادات العامة وكذلك مصادر التمويل الاخرى .

2- الصفة التقديرية للموازنة العامة : حيث ان جداول النفقات العامة تمثل مبالغ تقريبية لما متوقع انفاقه خلال السنة القادمة وليس ما تم انفاقه فعلاً ، وكذلك جداول الايرادات العامة هي عبارة عن مبالغ متوقع تحصيلها خلال السنة القادمة وليس ما مستلم فعلاً .

3- سنوية الموازنة العامة : ان مدة العمل بالموازنة العامة سنة مالية واحدة تبدأ من 1/1 وتنتهي في 12/31 من كل سنة .

4تصديق (اقرار) الموازنة العامة : قبل البدأ بتنفيذ الموازنة العامة فلا بد ان تعرض على السلطة التشريعية لمناقشتها والمصادقة عليها واقرارها بقانون يسمى بـ (قانون الموازنة العامة السنوي) حتى تصبح الموازنة ملزمة في التطبيق العملي .

4- الموازنة العامة تعكس الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة : حيث تتضمن الموازنة العامة تكاليف البرامج والمشاريع التي تنوي الدولة تنفيذها خلال السنة القادمة . وتكون تلم البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية القومية ويؤدي تنفيذها الي تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة .

ثانياً: اهداف الموازنة العامة

يمكن تلخيص اهداف الموازنة العامة للدولة بالاتي :

1- اهداف تخطيطية وتتمثل بما يأتي :

أ- حسب احتياجات الوحدات الحكومية غير الهادفة للربح خلال السنة المالية القادمة (اي تحديد النفقات العامة المتخططة).

ب ـ حصر الايرادات ومصادر التمويل الاخرى المتوقعة خلال السنة القادمة .

ج ـ الربط والتنسيق بين الموازنة العامة وبين خطط التنمية الاقتصداية والاجتماعية للدولة .

2- اهداف رقابية وتتحقق من خلال ما يأتي :

أ ـ قياس الاداء الفعلي للبرامج والانشطة الحكومية ويتحقق ذلك من خلال قياس الايرادات والنفقات العامة المتحققة فعلاً والظاهرة في ميزان المراجعة .

ب ـ تقويم الاداء بمقارنة النفقات العامة الفعلية (الواردة في ميزان المراجعة) مع النفقات العامة المخططة (الواردة في الموازنة العامة) وتحديد الانحرافات الحاصلة واقتراح الاجرائات التصحيحية ، وكذلك الحال مع الايرادات العامة .

ج ـ ان اجراء الرقابة على الموازنة العامة يمكن ان يساهم في مجالات عدة منها المساعدة في تخفيض الانفاق الحكومي وكذلك التحقق من التزام الوحدات الحكومية بالقوانين والتعليمات الصادرة لاسيما تلك المتعلقة بالموازنة العامة .

3- اهداف سلوكية اذ ان الموازنة العامة تهدف الى التأثير في سلوك واتجاهات العاملين في الوحدات الحكومية وذلك من خلال ما يأتي :

أ- التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار.

ب - فسح المجال امام العاملين للمشاركة في اعداد الموازنة العامة ووضع اهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من الجهات العليا .

ج - زيادة فعالية الاتصال بين المستويات الادارية المختلفة .

4-اهداف اقتصادية اذ تعد الموازنة العامة اداة هامة في مواجهة الازمات الاقتصادية وذلك عن طريق التحكم في عمليات الانفاق او في مصادر الايرادات ومعدلاتها ، ففي حالة التضخم تعمد الدولة الى امتصاص الطلب الزائد عن طريق فرض الضرائب وتخفيض النفقات العامة ، اما في حالات الكساد فتعمد الدولة الى الاستفادة من الفوائض التي قد تراكمت لديها من اجل زيادة الطلب الفعلي وقد تعمد الى تخفيض الضرائب وزيادة النفقات والاعلانات وغير ذلك من الاساليب المالية .

5 - اهداف اجتماعية حيث تلعب الموازنة العامة دوراً هاماً في مقابلة الاحتياجات الضرورية للتغلب على مشاكل الغذاء والاسكان وتحسين اداء الخدمات العامة ، كما تؤدي الموازنة العامة الى دوراً هاماً في تحسين توزيع الدخل وتخفيف الحالات المتطرفة من الفقر وذلك بزيادة وتوجيه النفقات العامة نحو مجالات معينة مثل الاسكان والتعليم والصحة وشبكة الرعاية الاجتماعية ، وكذلك التحكم في مصادر الايرادات ومضاعفة الضرائب المفروضة على ذوي الدخل المرتفع .

6- اهداف سياسية حيث تعكس الموازنة العامة البرنامج الذي تنوي السلطة التنفيذية (الجكومة) تنفيذها السنة القادمة والذي لا بد وان يعرض على السلطة التشريعية للموافقة عليه من قبل البدء بتنفيذه ، هذا من جانب ومن جانب اخر فأن التوجه السياسي للحكومة ينعكس على الموازنة العامة من خلال زيادة التخصيصات المعتمدة للوحدات الحكومية الامنية لتعزيز الجانب الامني للبلد وما شابه ذلك ،وكذلك الحال في حالة نية الحكومة اجراء انتخابات في السنة القادمة فأن الامر يتطلب زيادة التخصيصات المعتمدة في المجالات المرتبطة بالانتخابات .

ثالثاً : قواعد اعداد الموازنة العامة

هناك مجموعة من القواعد التي ينبغي الالتزام بها عند اعداد الموازنة العامة ، من بينها :

1-قاعدة سنوية الموازنة

اي ان تغطي الايرادات والنفقات العامة المخططة الواردة في الموازنة العامة سنة مالية واحدة ، وان تناقش هذه الموازنة سنوياً من قبل السلطة التشريعية ويتم اقرارها بقانون يسمى (قانون الموازنة العامة السنوي) .وهذا ما اكده قانون الادارة المالية والدين العام للعدد 95 لسنة 2004 المعدل في القسم الرابع الفقرة 1 وذلك عندما اشار الى ان الموازنة تقر لسنة مالية ويسري مفعولها خلال السنة التي اقرت لها ....) .

ومن اسباب اختيار المدة التي تعد عنها الموازنة العامة سنة مالية واحده هي :

أـ ان مدة السنة المالية الواحدة ملائمة لكي تتمكن السلطة التشريعية من فرض رقابة مستمرة على اعمال السلطة التنفيذية .

ب ـ ان السنة المالية الواحدة تغطي جميع العوامل الموسمية التي يمكن ان تؤثر على الايرادات العامة وعلى النفقات العامة .

ج ـ ان اعداد الموازنة العامة لمدة تقل عن السنة الواحدة يعرض تقديرات مبالغ الايرادات العامة المخططة والواردة في الموازنة العامة الى التقلبات الموسمية وزيادة التكاليف والجهد والوقت اللازم لاعداد الموازنة .

دـان وضع تقديرات لمبالغ الايرادات والنفقات الواردة في الموازنة العامة لمدة تزيد عن السنة الواحدة تكون اصعب واكثر تأثراً بعوامل عدم التأكد بالنسبة للتغيرات غير المتوقعة كـ التغيرات التي قد تطرأ على الاسعار او حدوث كوارث طبيعية كـ الفيضانات وما شابه ذلك .

2ـ قاعدة شمول الموازنة

لكي تقدم الموازنة العامة رؤية متكاملة لما سيكون عليه نشاط الوحدات الحكومية الغير هادفه للربح خلال السنة القادمة ، فأ،ه ينبغي ان تتضمن الموازنة العامة الايرادات والنفقات العامة المخططة الخاصة بجميع الوحدات الحكومية ، وهذا يعني ان الوحدات الحكومية ليس لديها الحق في تنزيل النفقات من الايرادات المكلفة بجباياتها (بمعنى عدم جواز تخصيص ايراد معين لمواجهة نفقة معينة) .